مصطلح التداولية Pragmatique
من منظور عبد الملك مرتاض

د.مختار درقاوي
جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف

المصطلح بوصفه مفتاحا للعلوم وبابا من أبواب الكشوف العلمية يستأثر في الوسط المعرفي باهتمام كبير وعناية خاصة، وأخصّ بالذكر المصطلح الغربي، الذي يعرف نموّا مطّردا وتدفّقا واسعا في مصادره ومنشئه، نتيجة حركية التوالد والتنظير والإخصاب المعرفي الذي تشهده الأمم، مما أفضى إلى بروز نوعين من التراكم؛ تراكم في الكم، وهو وليد اللحظة ونتاج الفكر الخالص؛ ذلك أنّه ما إن يتيسّر جمع مجموعة من المصطلحات إلّا وتظهر للوجود مجموعة أخرى، وتراكم في النوع أو التسمية أو التعدّد، وهذا أكثر ما نلحظه عند الأمم المستهلكة، كحال أبناء الوطن العربي حيث تجد للمصطلح الواحد عدة مكافئات.

يغلب على الكثير منها تحكّم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح وعدم الاتفاق على منهجيّة محدّدة حين وضع المصطلح، مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد، وغياب فعالية جهات التنسيق العربية، كمكتب تنسيق التعريب، ومجامع اللغة العربية مع ما تبذله من جهود وتكابده من صعوبات، وتعدّد مصادر

العلوم المقترضة ولغاتها الأصلية وصعوبة نشر المصطلح في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي[1].

وإذا كان مقررا في البيئة اللسانية والعرف الاستعمالي أنّ "من أوكد واجبات عالم اللسان أن يوضّح للناس ما به يعيدون بسط قضية المصطلحات بسطا سليما، وأن يعين على تخليص المسألة اللغوية مما يلابسها عادة من توظيف مذهبي أو تسخير منفعي أو تضليل حضاري (...) والبت في الأسئلة المصطنعة غير ذات الوجهة القويمة، سواء أصدر ذلك من الناس عن غفلة وطيب سريرة أم صدر من بعضهم عن كيد وسوء طويّة"[2] إذا كان الأمر كذلك، فإنّ تدقيق النظر في المصطلح ليعدّ من أهمّ المسائل التي يجب أن يعنى بها رجل العلم وبخاصة ذلك الرجل الذي تشهد له الخاصة والعامة بعلو الكعب وطول النفس وحسن المسلك ودقة التمحيص ورفعة المقصد، كالدكتور عبد الملك مرتاض. فهذا العالم الراسخ الشامخ بحق قد كَلِف بهذه القضية كلفا شديدا وخصّها في بعض مؤلفاته بسفر كامل يبسط فيه حقيقتها العلمية وقيمتها الحضارية، وعلنا نبرز ذلك من خلال أقواله:

-قال في مؤلّفه "نظرية البلاغة": "تناولنا في الفصل الثالث مسألة لم نر أحدا تفطّن لها –ولا نقول هذا من باب العُجب والخُيلاء– وهي اختلاف المصطلحات وتوحّد المفاهيم، فتوقفنا لدى نماذج من تلك المفاهيم التي كانت في أصلها بلاغية، ثم

(1)- أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد81، الجزء 4، ص7-8. وينظر أحمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، ط2001، دمشق، ص23-34.

(2)- عبد السلام مسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس 1997، ص97.

استحالت إلى أسلوبية أو سيمائيّة، دون وقوع التفطّن إلى ذلك، أو الإيماء إليه من الباحثين"[1]. ويضرب على ذلك بأمثلة نذكر منها:[2]

•علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت372هـ) وغيره من النقاد العرب الأقدمين حين كانوا يخوضون في مسألة "السرقات الأدبية" إنّما كانوا يخوضون في نظريّة "التناصيّة" (**L'intertextualité**) دون أن يدروا أنّهم كانوا يخوضون في ذلك.

•مسألة اللفظ والمعنى التي استهلكت كثيرا من الجهد الفكريّ في النقد البلاغي العربي القديم لم تكن، هي أيضا، في الحقيقة إلا بحثا فيما أطلق عليه دي سوسير في تنظيراته اللسانياتية في مطلع القرن العشرين "الدال والمدلول" (**Le signifiant et signifié**).

-وقال في مؤلفه "قضايا الشعريات": "ما أكثرَ المفاهيم المتداخلةَ المتقاربة والتي يقع الاختلاف في ترجمتها من اللغات الغربيّة إلى اللغة العربيّة؛ إما بالتساهل في نقلها معرفيّا، وإما بالاجتزاء بإطلاق مقابل واحد عربيّ لينوءَ باحتمالات عِدّةِ مقابلات أجنبية، فيختلّ المفهوم، ويضطرب المعنى، وتغيب الدقّة المعرفية في استعمالاتنا"[3] ويضرب على ذلك بمثالين.

-**الأوّل مصطلح Poétique** : إنّ النقاد العرب المعاصرين يُطلقون مصطلح "الشعريّة"، وهم يريدون به غالبا إلى ما يريد به النُّقاد الغربيّون من وراء إطلاقهم مفهوم "الشعريات **Poétique** فيقع بذلك التداخل مع مصطلح **Poéticité.** ومن أجل تدقيق الاستعمال في عناصر هذه القضية يرى عبد الملك أن يتمحض مصطلح "الشعريّة"

(1)- ينظر: عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، دار القدس العربي، ط 2010، وهران–الجزائر، ص10.

(2)- ينظر: المصدر نفسه، ص141–142.

(3)- عبد الملك مرتاض، قضايا الشعريات، منشورات دار القدس العربي، ط1، 2009، وهران– الجزائر، ص17–18.

(المصطنع في اللغة النقدية المعاصرة) لما يقابل في اللغة الفرنسية **La Poéticité**، فتكون بمعنى الهيئة الفنّية، أو الحالة الجمالية التي تمْثُلُ في نسيج النصّ لتجعله مشتمِلا على خصائص فنّيّة، تميّزه عن النص النثريّ. في حين نُطلق على المفهوم الغربيّ الشائع في ثقافتهم منذ أرسطو، الذي هو **La Poétique** مصطلح الشعريات قياسا على اللسانيات، فتأتي بمعنى دراسة جنس الشعر من حيث هو وِحدة، أو الدلالة على الانتماء إليه، كما تأتي بمعنى "النظرية العامة للأعمال الأدبية"[1].

-**الثاني مصطلح Pragmatique**: وهذا موضوع البحث الذي نحن بصدده وسنشير إليه في موضعه بعد الحديث عن معضلة تداخل المفاهيم.

– تداخل المفاهيم:

يُلفي المتأمّل في المنجز المصطلحي الحديث أنّ هناك تداخلا مثيرا بين المفاهيم السيمائيّة واللسانياتيّة، وحتى الفلسفية والمنطقيّة، ومن أسباب ذلك أن علماء كلّ حقل معرفي يحاولون الاستئثار بتلك المفاهيم فيمحّضونها لحقلهم العلميّ وكأنّها خالصة له موقوفة عليه. ولعلّ الذي يعود إلى المعجمات المتخصّصة التي تصدر في الغرب على عهدنا هذا في اللسانيات والسيمائيّات والفلسفة والمنطق والنحو والبلاغة يقتنع بغُلواء هذا الاضطراب في التداخل المفهوميّ بين هذه العلوم، ومن جملة المفاهيم التي ركبها التداخل يذكر عبد الملك:[2]

- **المعنى (Le sens)** : يتنازعه النحو، والبلاغة، واللسانيات، والفلسفة.
- **الدلاليّة (La sémantique):** تتنازعها اللسانيات، والسيمائيّة، والفلسفة.

(1)- ينظر: المصدر نفسه، ص18-19.

(2)- ينظر: عبد الملك مرتاض،نظرية البلاغة، ص143.

- **السّمة أو العلامة (Le signe)**: يتنازعها النحو، والطبّ، والسيمائيّة والفلسفة، واللسانيات.
- **السّيمائيّة (La sémiologie)**: تتنازعها السيمائية، والطب، والفلسفة.
- **التداوليّة (La Pragmatique)** يتنازعها المنطق، والفلسفة، والسيمائيّة، والبلاغة.

-مصطلح التداول La Pragmatique :

يستأثر مصطلح التداول بأدواته الإجرائية في الدرس اللسانيّ والسيمائيّ والبلاغيّ المعاصر بنصيب وافر من الاهتمام والعناية وبمزيد بسط، يُرجعه عبد الملك مرتاض إلى مفهوم العلم نفسه، الذي ظلّت "تتنازعه جملة من الفُهُومِ الغامضة – والتي– في أغلب أطوارها تنبثق عن تنظيرات غربيّة لما تُلْفِ سبيلها إلى الوضوح"[1]. وبعد إدامة النظر وطول تأمّل في المعطى المعرفي الذي قدّمه مرتاض لعلم التداول تم الاهتداء أو بالأحرى استقراء خمس قضايا رئيسة وهي:

- **قضية النقل والسبك (لفظا ومعنى).**
- **قضية الشرعية.**
- **قضية الملفِظ وأفعال الكلمة.**
- **قضية التداخل مع العلوم الأخرى.**
- **قضية استثمار التراث في ترجمة المصطلح.**

(1)- المصدر نفسه، ص155.

1- قضية نقل وسبك مصطلح "التداول":

إنّ عملية النقل من لغة إلى أخرى تفرض معرفة وتفرقة قبلية بين اللغة بوصفها لغة **Langue** والميتا لغة **Méta- Langue** بوصفها لغة واصفة، ومع أنّهما يشكّلان ينبوعين أساسيين لميلاد المصطلحات العلمية اللسانية، فإنّ "إطار اللغة وما يندرج تحته من مواضعات لغوية **Conventions** وأنساق اتفاقية، تمثل في الحقيقة المجال الذي تبرز فيه مفاهيم المصطلحات، انطلاقا من شبكات دلالية وعلاقات معرفية عليا، تعمل –بشكل من الأشكال ووفق عقل لساني فعّال–على نسج المفاهيم المحايثة لسيرورة الفعل اللساني، تركيبا ودلالة واستعمالا"[1].

ولكن إذ تغدو اللغة مادة لتصوّر المصطلحات، ويغدو المصطلح أداة لتمثّل العلم يحدث حينئذ ذلك الاصطدام بين اللغة القائمة على المواضعة والتعاقد وبين الميتا لغة بكونها ذلك النتاج المتعالي اللغوي غير الطبيعي، عند انفتاح السياقين على بعضهما لدى العامة يحصل ما حصل لذلك الأعرابي الذي "وقف على مجلس الأخفش، فيسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا"[2]

فيعقّب أبو حيان على هذا الذي تولّد من اللغة واللغة الواصفة: "والكلام على الكلام صعب؛ لأنّ الكلام على الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحس ممكن، وفضاء هذا متسع، والمجال فيه

---

(1)- نعيسى أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، شركة الطباعة مكناس، 2008، المملكة المغربية، ص142.

(2)- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، 1953 بيروت، 139/2. وينظر بنعيسى أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص143.

مختلف. فأمّا الكلام على الكلام فإنّه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعض، ولهذا شق النحو، وما أشبه النحو من المنطق"[1]. ويزداد الأمر تشابكا متى تاق اللساني إلى البحث في مصطلحات علوم اللسان فيستحيل علم المصطلح –على صعيد المنطق الصوري– إلى تنظير من الدرجة الثالثة إذ يغدو بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة[2].

وقد أحس عبد الملك مرتاض بثقل القضية فنلفيه يجتهد لتخليص القضية من بعض ما يلابسها، فنجده يقول في سياق نقد صناعة المصطلح : "وإنّا، بكل أسف، لا ندري مَن اصطنع من اللغويين العرب المعاصرين هذا المفهوم –التداولية– لأوّل مرّة في اللغة العربية أثناء القرن العشرين نقْلا عن أصحابه المفكّرين الأمريكيين؟ ولا كيف اهتدى السبيلَ إلى إطلاق هذا الاستعمال الذي يدلّ من الوجهة المعجمية على التعاوُر على شيء وأخْذه بالدَّوَلِ بحيث يقع التداوُلُ عليه: مرّةً يأخذه هذا من ذاك، ومرّةً يأخذه ذاك من هذا"[3].

ثمّ يفتأ يذكر السبب، فكيف نترجم نحن العرب مفهومين اثنين في أصليهما: **Pragmatisme - Pragmatique** بصيغة عربية واحدة (التداولية)؟؛ لذلك اقترح أن نطلق على مقابل المفهوم الأوّل "التداول دون لاحقة الياء"؛ أي تداول اللغة؛ لأنّ الاستعمال لا يدلّ على وجود ياء النزعة المعرفيّة (علمية أو فلسفية أو أدبيّة) والتي يطلق عليها النحاة العرب "الياء الصناعية، وعلى المفهوم الآخر المنصرف إلى النزعة المذهبيّة: "التداوليّة"[4]. ويجدر التذكير في هذا السياق بأن الموقف العربي الحديث قدّم

---

(1)- المصدر نفسه، 131/2.

(2)- عبد السلام مسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص61.

(3)- ينظر: عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص156.

(4)- ينظر: المصدر نفسه، ص162–163.

عددا من الترجمات لمصطلح **Pragmatique** كعلم التخاطب، وعلم الاستعمال، وعلم المقاصد والإفعالية، والذرائعيّة، والنفعية[1]

2- قضية شرعية علم التداول:

تبيّن لعبد الملك بعد مساءلة معرفية وبحث عميق في آخر كتب السيمائيات والنقد الجديد صدورا في فرنسا (نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد) أنّه يوجد اختلاف شديد في تمثّل هذا المفهوم ووظيفته، بل ربما في شرعيّته، أو عدم شرعيته، ولو أنّ الاحتمال الأخير لا يرِد إلّا في بعض التمثُلات القليلة، ويمكن تلخيص كلام عبد الملك في موقف النقاد من علم التداول في الآتي:[2]

- من المنظّرين من يجعل منه ركنا مكينا في تحليل النص، أو الخطاب. ويمثّل هذا الاتجاه كاترين كاربراط –أُرتشيوني (**Catherine Kerbrat-Orecchioni**).

- ومنهم من يجعل منه مجرّد مجموعةٍ من نُفايات الكلام يقع بها الترقيع. كفرنسيس جاك (**Francis Jaques**) الذي يتشاءم في التعريف به وتحديد وظيفته التحليلية في الخطاب؛ إذ يعدّه مجرّد "مُلاءمة بين الألقاء، واللقى الشيء المطروح لهوانه. والأمر نفسه لـ بار هيلَل (**Bar-Hillel**) إذ عدّه نُفاية من النفايات.

- ومنهم من يبسّطه إلى أن يبلغ به مستوى مفهوم "السياق" المعروف في البلاغة منذ عهد أرسطو مرورا بالبلاغة العربيّة في عهودها الزاهرة. ولذلك يرى بعض المنظّرين الغربيين كـ باري (**H.Parret**) أن من الأنسب تصنيف الدراسات التداولية بحسب النوع الوارد فيه السياق.

---

(1)- ينظر: محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004 بيروت، ص14.

(2)- ينظر: عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، ص: 157-164-165-166-167-168.

•ومنهم من يعقّد من أمره، ويعمّق من شأنه، إلى أن يُخضعَ استعماله في تحليل المعنى فيُلحقه بالأدوات السيمائيّة الجديدة. كـ ديكرو وجان-ماري شيفر؟، وحجتهما أنّ التداولية-كما اصطلح عليها بعض المحدثين- بما هي دراسة لكل ما ينصرف إلى معنى الملفظ تحرص على طبيعة "الوضع" الذي يُستعمل فيه الملفِظ، وليس على مجرّد البنية اللسانياتية للجملة المستعملة، وخلصا إلى أنه لا مانع من التفكير في أنّ التداولية هي أجنبية عن اللسانيات، وذلك بحكم أنّها تُعنى بما يُضاف إلى ما هو خارجٌ عن جُمل اللسان، وذلك على الرغم من أنّ الفزَعَ إلى طبيعة الوضْع القائم للتأويل يسيّره الجهازُ اللسانياتي نفسه.

•ومنهم من يبلغ به مستوى المنطق باعتبار أنّ هذا المفهوم، هو في أصله، من متصوّرات العالم المنطقيّ شارل بيرس.

3- قضية الملفظ وأفعال الكلمة:

الملافظ أو الملفِظ باصطلاح حازم القرطاجني **énoncé utterance -** الذي هو الوحدة الصغرى للنص أو الخطاب- قاسم مشترك بين جميع اللغات، دفع أوستن إلى بحثه واستقرائه، فخلص إلى تقسيم ثلاثي للأفعال، ذلك أنّ أيّ واحد من الناس حين ينطق بجملة فإنّه لابدّ أن ينجز ثلاثة أفعال متزامنة: [1]

•**الفعل الصِّيغي (Acte locutoire)**: الذي هو عبارة عن مَفْصَلة الأصوات اللغوية وتركيبها،حيث يقع استحضار المفاهيم الماثلة نظْميّا **(Syntaxiquement)** بواسطة الألفاظ.

(1)- ينظر: المصدر نفسه، ص162-170-171-172.

• **الفعل المسكوت عنه (Acte illocutoire)**: الذي هو عبارة عن إنجاز مَلْفِظٍ من الجملة، بحيث يشكّل فيها، هي نفسها، فعلا على نحو ما، إنّي أُنجز فعْل "وَعَد" وأنا أقول: "أَعِدُ..."، وفعل السؤال- أو فعل أسال.

• **فعل الصيغة المُشبعة (Acte perlocutoire)**: وهو الذي يُصطنع في نسْج الكلام لغايات بعيدة، بحيث إنّ المخاطَب يمكن أن لا يفهمَ كلّ ما يُلقى إليه على الرغم من حِذقه اللّسان بامتياز. وكذلك إذا ألقينا سؤالا على أحد ما، فإنّ ذلك قد يعني أننا نقدّم له خدمة ما، أو أنّنا نُخرجه، أو أنّنا نُشعره بأن غايتنا من سؤاله لا تعدو كونها تقديرا لرأيه...

ومفتاح تداولية اللغة في كل ذلك إنّما هو مبدأ المسكوت عنه، ومثاله في السياق العربي "في الغنم السائمة زكاة"، منطوقها إخراج الزكاة من الغنم التي لا يتكفّل صاحبها أمر علفها والمسكوت عنه "ليس في الغنم المعلوفة زكاة".

4- قضية تداخل علم التداول مع علم الدلالة:

أقررنا آنفا أنّ المفاهيم قد تتداخل فيما بينها وضربنا على ذلك بأمثلة توضّح المقصد ونروم في هذا الموضع بيان حقيقة أخرى، وهي تداخل والتباس بعض العلوم، كالالتباس الحاصل بين علم الدلالة وعلم التداول. لاشكّ أنّ العلمين يهتمان ويسعيان إلى دراسة المعنى، الذي يعدّ الحقل الخصب والرئيس لهما، لكن هذا لا يعني توافقا في منهج الدراسة فعلم الدلالة "يسعى إلى تقديم وسيلة بها يقع تأويل الجمل أو الصيغ، ووضعها في حال توافق مع شيء آخر، وليس هذا الشيء الآخر إلا ما يستطيع أن يكون الحقيقة، وإلا فهي صيغ أخرى من هذه اللغة، أو من تلك"،

أما علم تداول اللغة فيصف "استعمال صيغ المتخاطبين ساعيا إلى أن يقع تأثير هؤلاء في أولئك"[1].

وحصيلة الفروق الكائنة بين العلمين يمكن اختزالها في نص ليتش الآتي: "الفرق بينهما هو فرق بين استعمالي الفعل "يعني" في الجملتين الآتيتين: ماذا يعني الشيء في ذاته؟ وماذا يعني المتكلّم بهذا الشيء؟"[2]، وهذا الفارق يعود بنا إلى ما ذهب إليه سيرل من أنّ التداولية تبحث في كيفية اكتشاف مقصد المتكلّم[3]. وبناء على هذا تمّ التفريق بين معنى المتكلّم والمعنى النحوي. ولعلّ المفارقة بين العلمين تتضح من خلال الجدول الآتي:

علم الدلالة	علم التداولية
1- يدرس المعنى بمعزل عن سياق الاستعمال يختص بمفاهيم الحقيقة، والقيمة الإخبارية.	**1- يدرس المعنى في سياق الاستعمال.** **يختص بالأثر، وبالضبط التأثير الموضوعي الذي يدّعي الكلام امتلاكه.**
2-موضوعات علم الدلالة: **أ- البنية الدلالية للمفردات اللغوية.** **ب- العلاقات الدلالية بين المفردات الترادف، التضاد...**	**2- موضوعه: علاقة العلامات بمستخدميها** **أفعال الكلام -أصول التعاون- الاستلزامات وعناصر أخرى.**

(1)- المصدر نفسه، ص172.

(2)- عيد بلبع، التداولية إشكالية المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، مجلة سياقات، العدد1، ط1 سنة 2007، القاهرة، ص40.

(3)- المرجع نفسه، ص40.

ت– علاقة الألفاظ بالحقائق الخارجية التي تشير إليها. **3– يدرس اللغة.** **4– يدرس معاني الجمل على اعتبار أن الجملة كيانات لغوية تنتمي إلى اللغة.**	**3– يدرس الكلام.** **4– يدرس معاني الأقوال على اعتبار أنّ القول من حيث هو تجل فعلي وتحقق وتجسد عملي للجمل ينتمي ويصنّف ضمن الكلام**

5– قضية استثمار التراث في ترجمة المصطلح:

لفت انتباهي عند ممارسة فعل القراءة على عمل الدكتور عبد الملك مرتاض "نظرية البلاغة" عبارتين الأولى: **énoncé utterance** الملفِظ باصطلاح حازم القرطاجني والثانية: **المسكوت عنه (Acte illocutoire)**[1]، وتبدّى لي أنّه كان يعمد في أحايين كثيرة إلى تفعيل التراث العربي في ترجمة المصطلح اللساني والنقدي. وهذه القضية كانت مثار جدل بين الباحثين المحدثين.

فالأبحاث المقدّمة كشفت في نتائجها أنّ الموقف العربي قد عرف اتجاهين متباينين:

– **اتجاه يدعو إلى الحداثة** ويرى في العودة إلى الينابيع العربية القديمة إعاقة للنمو اللغوي وتكريسا للازدواجية اللغوية القائمة بين اللغة المكتوبة والحوارية، وبخاصة في ظل التطور المتسارع الذي يقف يوميا ما يزيد عن خمسين ألف لفظة علمية وحضارية. فترسخ على أثر ذلك فكرة حتمية الابتعاد عن استعمال المصطلحات القديمة للتعبير عن مفاهيم جديدة؛ لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة

(1)- ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، مجلد23، 1983، الرباط، ص145.

قد يفسد تمثّل المفهوم الجديد وقد يحدث توهّما نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية[1]. وانتهى الأمر بأصحاب هذا الاتجاه إلى تقرير أنّ "البحث في بطون الكتب القديمة قد انتهى عهده، وفيه عيوب كثيرة جدا؛ لأنّ مصطلحات القدماء تقوم على تصورات قُضي عليها من قديم، وإذا أردنا إحياءها من جديد كان الخلط واللَّبس. والطبيب المعاصر يستحيل عليه أن يتقمّص روح الطبيب القديم فيفهم علْمَه، ولو فهِمَه لفسد عليه تفكيره"[2].

والحق إذا أمعنا التأمّل في حجج هؤلاء وجدنا فيها نظرا وريبة، فنحن لا نعرف إن كانت المصطلحات القديمة قد استخدمت كلّها، أما قيام المصطلحات القديمة على تصورات قضي عليها من قديم، فما نظن أنّ كل المصطلحات القديمة هي كذلك، ثمّ إنّنا عندما نلتزم مصطلح القدماء فلسنا ملزمين بطريقة فهمهم، ذلك أنّ المصطلحَ هو رمزٌ قبل أي شيء آخر وليس منهجَ بحث وعلم[3].

وهذا ما عبّر عنه فيلبر (1987) في إطار تصور مستوحى من ووستر (1979) أنّ الوحدة الاصطلاحية "رمز اصطلاحي يمثل مفهوما يحدد بدوره في مجال معرفي ما"، ويعتبر كوكوريك (1991) أنّ المفهوم الذي يكوّنه المصطلح عنصر لوضع متصل بدلالة مهنية، ويلاحظ أنّ المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات ممعجمة يتم تثبيت معناها عن طريق الحد في إطار نسق منسجم من المفاهيم العلمية والتقنية[4].

(1)- محمد كامل حسين، اللغة والعلوم، مجلة مجمع القاهرة، 28/12.

(2)- ينظر محمود محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، 2008، دمشق، ص34.

(3)- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011، اربد، الأردن، ص33-34.

(4)- المرجع نفسه، ص34.

ينتج عن هذه التحديدات خصائص متعددة تهم الوحدة الاصطلاحية، فهي أوّلا رمز (**Symbole**) ودليل لغوي ويمكن أن تكون تعبيرا من قبيل: خطة إدماج المرأة في التنمية ومرض جنون البقر، أو رمزا مثل: **H2O**، فاللساني يتفحص مقابلات هذه التعابير في اللغة العامة، ولن يعتني بها اصطلاحيا؛ لأنّها وحدات هامشية لديه، هامشية لأنّها ذات مظهر عبر لساني **Translinguistique**[1]؛ أي خارج اللغة.

– **وثمة اتجاه ثان يدعو إلى استثمار التراث، والتأصيل بالعودة إليه**، فهو يمثل الوجه المشرق للعربية وتجربتها الرائدة، ونذكر من أنصار هذا الاتجاه–بالإضافة إلى عبد الملك:

– **محمود فهمي حجازي**: يرى أنّ بعض المصطلحات التي تضمها المعجمات المتخصصة خالفت لسبب أو لآخر ما عرفه التراث اللغوي العربي من مصطلحات وأغلب الظن أنّ تجنّب المصطلحات التراثية في كثير من الحالات لم يقم على أساس علمي، وضرب لذلك بمثالين:[2]

• **الأوّل**: كان النحاة قد قسّموا الأسماء المعربة إلى منصرفة وممنوعة من الصرف النوع الأوّل تتضح فيه ثلاث علامات إعرابية، والنوع الثاني تظهر فيه علامتان إعرابيتان، وقد وضع المستشرقون للاسم المنصرف مصطلح **Tripote**، ولا مبرّر لإعادة ترجمته إلى العربية بمصطلح ثلاثي إعرابي، كما وضعوا للممنوع من الصرف مصطلح **Diptote**، ولا داعي لإعادة ترجمته بمصطلح ثنائي الصرف فالصواب: المنصرف **Tripote**، والممنوع من الصرف **Diptote** باستثمار التراث.

---

(1)- ينظر محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة، مصر، ص224–225.

(2)- مازن الوعر، تشومسكي، مجلة الموقف الأدبي، العددان 212–213، كانون الأول 1988– كانون الثاني 1989، ص67.

•**الثاني**: يتعلق بتقسيم المفردات، الذي يعدّ من التصنيفات الأساسية في التحليل النحوي وعندما صنّف سيبويه الكلمات إلى اسم وفعل وحرف استخدم مصطلح الكلم، وحدّد فرقا أساسيا بين دلالة مصطلح الكلم و واحده كلمة من جانب ودلالة مصطلح الكلام من الجانب الآخر، ولا يجوز الخلط بينهما، من ثمّ لا يجوز ترجمة **Raajor parts of speech** على أنّها أنواع الكلام، فالصواب أنواع الكلم باستثمار التراث، وعلى هذا المصطلح التراثي يوظّف ويترك لدلالته.

– **مازن الوعر**: في معرض حديثه عن النظرية التحويلية التوليدية لتشومسكي رأى أنّه لا مندوحة من استثمار المصطلحات العربية التراثية في الترجمة،وبذلك نحقّق شيئين: (1)

•**الأوّل**: أنّنا لم ننقطع عن التراث، بل حاولنا استثماره.

•**والثاني**: أنّنا ننقل المفاهيم اللسانية الغربية على نحو واضح وسليم ومفهوم.

ونذكّر بأن مكتب التنسيق والتعريب بالرباط نظّم ندوة للعمل على توحيد منهجيات وضع المصطلح أطلق عليها اسم: "ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة"، وذلك من 18-20 شباط 1981. وقد شارك فيها كل المعنيين بشؤون التعريب في الوطن العربي، من مجامع لغوية وهيئات من وزارات التربية والتعليم التونسية، والجزائرية، والعراقية، وأمانة التعليم الليبية،وجامعة محمد الخامس المغربية، واللجنة الوطنية المغربية للتعريب، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، ودائرة التربية والتعليم بمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة السورية للمواصفات والمقاييس، والمركز الثقافي الدولي بتونس، ومكتبة لبنان، والمنظمة العربية للمواصفات

(1)- ينظر: نسيب نشاوي، ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع دمشق، 4:887/56. وينظر: ممدوح خسارة التعريب والتنمية اللغوية، الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 1994، دمشق، ص221.

والمقاييس. وقد وضعت هذه الندوة أو أقرت مجموعة من المبادئ الأساسية تمثل منهجيتها الموحّدة، ومن جملة ما أقرّوه:[1].

- **استقراء التراث العربي وإحياؤه وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.**
- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد في الحقل العلمي الواحد.
- تجنّب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

ولم تكن في الحقيقة دعوة استثمار التراث في الترجمة حكرا على عدد من أعلام الوطن العربي بل ألفينا بعض المستشرقين يجهدون في متابعة ما وضعه القدماء من مصطلحات قصد توظيفها في دراساتهم، كما هي الحال مع هنري فليش، فقد وصف عبد الصبور جهوده بقوله: "لم يشأ أن يلقي بتهمة التقصير جزافا بحق القدماء، بل شرع ينقّب في ثقافتهم عن مقابل هذه المصطلحات، واقتضاه ذلك أن يبذل جهدا جيدا في التعرف إلى مفاهيمهم مستهدفا أن يثبت للمحدثين أنّ علماء العربية لم يغفلوا عن معالجة قضاياهم، بل واجهوها مواجهة علمية، ووضعوا لها ألقابها الصالحة للمفاهيم الحديثة"[2].

---

(1)- هنري فليش، العربية الفصحى، تر:عبد الصابور شاهين، دار المشرق، ط2، 1983، بيروت، ص12.

(2)- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003، اربد، 131/1.

وبناء على ذلك "إذا كان المستشرقون يبذلون هذه الجهود في سبيل لغة غير لغتهم فمن الأجدر أن تتوجه جهود الباحثين إلى متابعة ما قدّمه السلف من علمائنا، والاتكاء عليه في توفير ما يمكن أن يعيننا على حلّ هذا المشكل"[1]، وإذا تعذّر الأمر في عدد من المصطلحات جاز الاجتهاد المؤسّس.

وينبغي أن يعلم أنّه وإذ نؤكّد ضرورة استثمار التراث العربي –ما أمكن إلى ذلك سبيلا– في الفعل الترجمي وبناء المكافئ؛ ننبّه في الآن نفسه إلى ضرورة الحذر عند التعاطي مع هذه المصطلحات، فقد كان برجشتراسر مدركا للفروق بين مصطلحات تراثية والمصطلحات الحديثة، ولم يكن يُفِد من المصطلح التراثي إلا عند يقينه من مطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي.

وعلى ذلك من المؤاخذات التي سجّلت على القرمادي وغيره المبالغة في الإفادة من المصطلحات التراثية على نحو يجعل القارئ يخلط بين مفهومين مختلفين، فكلمة "حرف" دالة في التراث على الرمز المكتوب والصوت المنطوق، فجعلها القرمادي ترجمة لكلمة **Consonne** في مقابل الحركة **Voyelle**، ومثل هذا اللبس قائم أيضا عند استخدام كلمة إدغام[2]

فدلالتها في التراث تجعلها للتعبير عن تغيّر صوتي ينتج عن صوت مشدّد مثل: اتّضح اتّصل أمّا مصطلح **Assimilation** فلا يقتصر على ما سبق، ولكنه يفيد تحوّل صوتين مختلفين نسبيا إلى صوتين متقاربين نسبيا أو متماثلين، مثل تحوّل الصيغة

(1)- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح القرمادي، الجامعة التونسية، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966، تونس، ص222. وينظر مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 123/1.

(2)- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تع: صالح القرمادي، ص222. وينظر مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 123/1.

القياسية المفترضة "ازتهر" إلى ازدهر، وهذا التغيّر لم يصفه النحاة العرب بأنّه إدغام، ولكنه مما يعبّر عنه بالتماثل أو المماثلة، ولهذا لا يجوز خلط مفهومين مختلفين في مصطلح واحد.